بيت المال وبشكل خاص امينه العام محاولات لمجابهة خطر الاحتلال وسقوط القدس(٢٢). هذه وغيرها من الاعمال والمهمات الكبرى التي ستظل شاهدة في سجل التاريخ على دور هذه المؤسسة الفلسطينية ، وعلى امكانية أي تنظيم يقوم على مثل قواعدها ان يحقق شبه المعجزات .

« الصندوق القومي الفلسطيني »

لم تشهد الفترة التي امتدت بين نهاية العام ١٩٤٩ والعام ١٩٦٤ قيام اية مؤسسة للجباية الفلسطينية الشاملة . كانت الهيئة العربية العليا ، التي لم تعد تملك صفة تمثيل الشعب الفلسطيني بعد الاحتلال الصهيوني لفلسطين ، تؤمن مواردها من تبرعات منقطعة ومن الدعم المالي لبعض الحكومات العربية ، وكذلك كانت تؤمن موارد المكاتب واللجان التي حاولت ان تنشط باسم الشعب الفلسطيني في بعض الدول العربية او في الخارج طيلة الفترة المذكورة .

ولاعتبارات عديدة فاننا لن نورد اية تفاصيل رقمية فيما يتعلق بميزانية منظمة التحرير الفلسطينية ، وانما سنكتفي بذكر الابواب الرئيسية في كفتي النفقات والايرادات .

ربما كان المجلس الوطني الفلسطيني في دورة انعقاده الاخيرة (التاسعة) في القاهرة (٧ ــ ١٢ تموز ١٩٧١) محطة تزود فيها الصندوق القومي الفلسطيني بقوة دفع هائلة على طريق تأدية مهماته التاريخية ، اذ ان مؤتمر المجلس الاخير توصل الى توصيات اساسية في المواضيع المالية وخاصة فيما يتعلق بوحدة الجباية الفلسطينية(٢٣). ولا شك ان اجماع المؤتمر على انتخاب الدكتور يوسف صايغ رئيسا لمجلس ادارة الصندوق القومي يعتبر مرتكزا هاما من أجل فعالية الصندوق ووضع تحركه على اسس علمية واعية قادرة على الحركة والتنفيذ . غير ان هذا كله واية مؤشرات ايجابية أخرى يمكن ان تبرز يظل نجاحه مرهونا بارادة الوحدة والتوحيد لدى أطراف العمل الفلسطيني .

١ ــ **تأسيس الصندوق القومي الفلسطيني ومهامه**(٢٤): قرر المجلس الوطني الفلسطيني الاول الذي انعقد في القدس في ٢٨ أيار من العام ١٩٦٤ والذي انبثقت عنه منظمة التحرير الفلسطينية ، انشاء الصندوق القومي الفلسطيني جهازا متخصصا للنواحي المالية . أما أهم الاعتبارات وراء انشاء الصندوق القومي فيمكن تلخيصها كما يلي :

---

٢١ ــ مقابلة وفد مؤلف من منير ابو فاضل وفاضل الرشيد (قائد فرقة الانقاذ) وداوود الحسيني والدكتور عزت طنوس (متحدثا رسميا باسم الوفد) للملك عبدالله ، لمحاولة اقناعه بضرورة الاهتمام بانقاذ القدس ، ولكن دون جدوى .

٢٢ ــ جاء في توصيات لجنة الوحدة الوطنية : في المجال المالي .. انطلاقا من كون وحدة الجباية مرتبطة بوحدة الصرف المرتبطة بدورها بوحدة المؤسسات ... (ب) يحول ٣٠٪ من حصيلة الجباية الموحدة الى الصندوق القومي الفلسطيني ، و٧٠٪ تحول لحساب خاص يوضع تحت اشراف اللجنة التنفيذية ليصرف منه على المؤسسات التي يتم توحيدها والتي لا تقع مسؤولية الصرف عنها حالبا على الصندوق القومي ... (ج) ــ يتم تعديل الموازنة ، بحيث تشمل المؤسسات وابواب الصرف الناشئة عن مقررات التوحيد المالية بحيث يصبح بالامكان الصرف عليها من الصندوق القومي . (هـ) ــ يتم تعديل انظمة الصرف واجراءاته في الصندوق القومي بحيث تتلاءم ومتطلبات العمل الجديدة . (و)يقوم الصندوق القومي بالاشتراك مع اللجنة التنفيذية بوضع خطة للجباية الموحدة ، وتنمية الموارد المالية والاشراف على تنفيذها ، وذلك خلال ستة اشهر .

٢٤ ــ من التقرير المالي الخامس للصندوق القومي المقدم الى المجلس الوطني الفلسطيني الذي انعقد في القاهرة (أيلول ١٩٦٩) .